بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسرى ضد المرأة *
دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة

منال عمران **

شهد المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة تحولات ذات أبعاد أيديولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، والتى انعكست على نسق القيم الاجتماعية وطابع الشخصية المصرية فى المجتمع ، فأحدثت به تغيرات جذرية كان لها تأثيرها فى ارتكاب سلوك العنف الأسرى بوجه عام ، وعلى ارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة بوجه خاص ، حيث دعمت السلوكيات المنحرفة وأبرزتها فى مقابل تراجع القيم والسلوكيات الاجتماعية الدينية السليمة إلى حد كبير .

ففى الوقت الراهن ، هناك كثير من الصحف اليومية تطالعنا بأخبار حوادث عنف داخل الأسرة ، نجد للمرأة نصيبا منها ، ليست كمرتكبة للعنف فقط ، ولكن كضحية له أيضاً . وحيث إن جرائم العنف الأسرى ضد المرأة تحدث داخل سياق اجتماعى ، لذلك لا يمكن التقليل من شأن العوامل المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصرى ، والتى تهيئ الظروف للانغماس فى جريمة ما من

* ملخص رسالة دكتوراه ، قسم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

** أخصائى أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٥ .

جرائم العنف الأسرى ضد المرأة . حيث لوحظ ظهور بعض الظواهر السلبية المرتبطة بظاهرة العنف ضد المرأة كسلوك يميز طابع العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل القائمة داخل الأسرة .

والحقيقة أن مشكلة جرائم العنف الأسرى ضد المرأة معقدة ، ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات التى يسهم كل منها بدور واضح فى ارتكابها ، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما تكمن خطورة جرائم العنف الأسرى ضد المرأة فى نتائجها غير المباشرة والأكثر خطورة على الفرد والمجتمع ، والمترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة فى المجتمع بصفة عامة ، والتى غالباً ما تحدث خللاً فى نسق القيم ؛ وذلك لانتشار القيم الفردية والسلبية التى شوهت القيم الأسرية ، وأفسدت العلاقات الأسرية بين الأزواج والزوجات وبين الآباء والأبناء ، كما فقدت الأسرة قوتها الضابطة والرادعة لسلوك أفرادها ، والتى أدت إلى ظهور ألوان عديدة من جرائم العنف ضد المرأة التى تحدث داخل محيط الأسرة ، كالقتل والاغتصاب والسرقة والتهديد ... إلخ .

ووفقا لما أشارت إليه التقارير الدولية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٠ الخاصة بالمسح الديموجرافى الصحى للمجتمع المصرى ، فإن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف الأسرى ، فى حين أن أقل من نصف اللاتى تعرضن للعنف الأسرى هن اللاتى سعين لطلب المساعدة والتدخل الخارجى .

وتشير دراسات أخرى محدودة إلى سيادة العنف ضد المرأة داخل الأسرة ، وخاصة العنف البدنى ، وهو أمر شائع الحدوث ، تحيطه أسوار من الحماية التى تفرضها قيم الخصوصية والرغبة فى المحافظة على الكيان الأسرى التى تسود المجتمع .

وبناءً على ذلك ، حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن آثار مجمل تلك العوامل المتحولة ، وبخاصة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تمر بها الأسرة المصرية الآن ، وعلاقة ذلك بشيوع العنف الأسرى ضد المرأة ، واحتلاله مكاناً بارزاً داخل السلوكيات المنحرفة بصفة عامة ، وذلك من خلال الانتشار الواضح للجرائم الأسرية التى ترتكب ضد المرأة ، والمرتبطة بانتشار الفساد والانحراف ، وهى ظاهرة تستحق الدراسة ؛ لما لها من آثار مدمرة فى بناء الأسرة المصرية ، وأيضاً لما لها من أسباب بنائية متنوعة .

واستناداً إلى ذلك ، تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المسئولة عن ارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ,سواء كانت عوامل أسرية ، أو اجتماعية أو اقتصادية ، مع تحديد الوزن النسبى لتلك العوامل ، ومدى انتشارها ؛ وذلك بهدف التعرف على الملامح العامة لجرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، التى تتمثل فى أنماط العنف وطبيعة العلاقة بين الجناة والمجنى عليهن ، وارتباطها بنوع الجريمة .

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية الدور الذى يلعبه الشخص العنيف فى التأثير السلبى فى المجتمع . فعلى الرغم من أن هناك دراسات عديدة تناولت العنف الأسرى ضد المرأة فى المجتمع المصرى بشكل عام خلال فترات مختلفة ، فإن هذه الجرائم لم تحظ بالقدر الكافى من الاهتمام ، لذلك تهتم الدراسة الراهنة بكشف أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى ارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة فى المجتمع ، وذلك من وجهة نظر قضايا علم الاجتماع وفرضياته ، فى محاولة لمزيد من الفهم المتعمق لتحديد العوامل المسئولة عن انتشار هذا السلوك العنيف ، ثم تحديد الفئات أو الطبقات الاجتماعية التى ترتكب هذا السلوك العنيف بدرجة أكبر .

كما تهتم الدراسة بالتعرف على مرتكبى جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، من حيث خصائصهم : الاجتماعية ، والاقتصادية ، والأسرية ، وتفيد الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة هذه الجرائم بصورة ملحوظة ، حيث يحدث العنف الأسرى فى إطار العلاقات الحميمة ، وفى مستويات اجتماعية واقتصادية متفاوتة ، برغم المحاولات العديدة للقضاء على التمييز ضد المرأة والإعلان العالمى للقضاء على العنف ضدها ، فقد بلغ إجمالى الجرائم الأسرية عامة ١١٢٦ قضية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى آخر عام ١٩٩٩ بنسبة ٧ر١٢٪ من إجمالى الجرائم العامة التى بلغ عددها ٨٨٤١ عن نفس الفترة ، فى حين بلغ عدد الجرائم الأسرية المرتكبة ضد المرأة ٥١١ قضية من إجمالى الجرائم الأسرية عامة وذلك بنسبة ٥ر٤٥٪ . وبناء على ذلك ، يمكن القول إن حوالى نصف ما يرتكب من الجرائم الأسرية عامة ترتكب ضد المرأة بصفة خاصة

كما ترمى هذه الدراسة فى أهدافها البعيدة إلى توافر مادة علمية تشتق من الواقع الفعلى توظف من أجل التخفيف من حدة الممارسات العنيفة التى توجه ضد المرأة بكافة أشكالها الجسمية والنفسية والمعنوية ؛ لما لها من آثار سلبية تنعكس على أسرتها وعلى المجتمع .

ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على مجموعة من الإجراءات المنهجية فى إطار المنهج العلمى ، حيث قامت الباحثة بطرح مجموعة من التساؤلات التى حاولت الإجابة عنها من خلال الدراسة ، وكان من أهمها :

١ – ما الأسباب الكامنة وراء تعرض المرأة لجرائم العنف الأسرى من وجهة نظر مجتمع الدراسة ؟

٢ – ما أشكال جرائم العنف الأسرى ضد المرأة الأكثر انتشاراً فى المجتمع المصرى ؟

٣ – ما العلاقة بين زيادة حدة المشكلات الاقتصادية وبين ارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ؟

٤ – هل هناك علاقة بين تعاطى المخدرات من ناحية وارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة من ناحية أخرى؟

٥ – ما الخصائص الاجتماعية والثقافية لمرتكبى جرائم العنف الأسرى ضد المرأة والتى تتضمن معايير تجعلهم أكثر عنفاً من غيرهم ؟

٦– ما أكثر الطبقات أو الجماعات الاجتماعية ارتكاباً للعنف الأسرى ضد المرأة من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

٧ – ما دور الإعلام فى بروز وانتشار العنف الأسرى ضد المرأة ؟

٨ – ما مستقبل العنف الأسرى ضد المرأة ، وما السبل لمواجهته من وجهة نظر مجتمع الدراسة ؟

٩ – ما الوسائل المقترحة للحد من أو التخفيف من حدة العنف الأسرى ضد المرأة فى المجتمع المصرى من وجهة نظر مجتمع الدراسة ؟

وقد اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح الشامل، لنزلاء سجون المنطقة المركزية بالقاهرة (رجال ونساء) ، وقد تم اختيار أفراد مجتمع البحث وفق محكين أساسيين وهما : أن تكون المجنى عليها أنثى ، والمحك الثانى أن تكون أحد أفراد الأسرة ، وقد تم استبعاد كل نزيل أو نزيلة لا ينطبق عليه المحكان معاً ، كما تم استبعاد المحبوسين احتياطيا .

وفيما يتصل بأداة جمع البيانات ، فقد طبقت الباحثة صحيفة الاستبار كأداة لجمع البيانات على ١٠٥ مفردة فى موقف مقابلة ، وقد استبعد منها عدد ١٣ صحيفة لعدم صلاحيتها ، وبالتالى يكون العدد الصحيح الممثل لمجتمع البحث ٩٢ صحيفة ، وقد استغرقت عملية جمع البيانات شهرين تقريباً .

هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالأسلوب الإحصائى لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة .

هذا ، وقد قامت الباحثة بتقسيم الرسالة إلى سبعة فصول وخاتمة ، نعرض لها – بإيجاز – على النحو التالى :

الفصل الأول : الحياة الأسرية وملامح العنف الأسرى ضد المرأة فى المجتمع المصرى، تحليل إحصائى للجرائم الأسرية ضد المرأة فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ ، حيث يتناول حجم الظاهرة وأهم ملامحها ، وخصائص المجنى عليهن من واقع الإحصاءات الجنائية الرسمية الصادرة من مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية.

الفصل الثانى : ويشتمل على دراسة الاتجاهات النظرية لدراسة العنف الأسرى بصفة عامة ، وجرائم العنف الأسرى ضد المرأة بصفة خاصة .

الفصل الثالث : يتضمن عرض الدراسات السابقة .

الفصل الرابع : يتضمن منهجية الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة .

الفصل الخامس: يتضمن دراسة وتحليل الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع الدراسة .

الفصل السادس : يتضمن دراسة الملامح العامة لجرائم العنف الأسرى ضد المرأة لمجتمع الدراسة .

الفصل السابع : يتضمن دراسة علاقة العوامل الاجتماعية والاقتصادية بارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، من خلال عرض لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها فى ضوء تساؤلات الدراسة ، وتراث الدراسات السابقة للكشف عن مغذى هذه النتائج وما تنطوى عليه من معان ودلالات اجتماعية .

الخاتمة

وتتضمن مناقشة أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ورؤية عينة الدراسة لأساليب مواجهة العنف الأسرى ضد المرأة ، ومجموعة من التوصيات والمقترحات للتخفيف من حدة ظاهرة العنف الأسرى ضد المرأة فى المجتمع المصرى ، ومن أهمها :

فقد كشفت نتائج الدراسة عن أن الذكور يشكلون أغلبية مرتكبى جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، حيث بلغت نسبتهم ٩ر٨٥٪ فى مقابل ١ر١٤٪ من الإناث . كما أن الذكور أكثر إقبالاً على أشكال العنف المتمثلة فى القتل ، والضرب المفضى إلى موت ، وهتك العرض ، والاغتصاب ، والسرقة ، بينما تقدم الإناث على ارتكاب جريمتى إما قتل أمهاتهن أو بناتهن ، أو جريمة تسهيل الدعارة لبناتهن ، وهو ما قد ينطوى على العديد من الدلالات ، ويعكس بعض مظاهر التغير فى نمط العلاقة بين الأمهات وبناتهن داخل الأسرة .

دلت النتائج على أن الشريحة العمرية الأكثر ارتكاباً لجرائم العنف الأسرى ضد المرأة تلك التى تتراوح بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ عاماً ، وهذه النتيجة تتسق – إلى حد كبير – مع طبيعة مرحلة الشباب وما تتميز به من خصائص نفسية وفسيولوجية واجتماعية . فالشباب يملك قدرة هائلة من الطاقة ، ولكن نظراً للظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى توجد فى المجتمع لا تتوافر أمامهم فرص للقيام بدور إنتاجى ، إلى جانب أنه لا يلقى اعترافاً من الكبار بوجوده الذاتى والموضوعى ، ويعجز الواقع عن توفير فرص كافية للإرضاء الجنسى والنفسى والاجتماعى للشباب ، فتحولت طاقته الإنتاجية إلى طاقة عنيفة مدمرة .

وقد بينت الدراسة فى تحديدها لفئات النساء الأكثر تعرضاً لجرائم العنف الأسرى أن معظم المجنى عليهن من الشباب ، حيث اتضح أن نسبة ٨ر٤٧٪ منهن يقعن فى المرحلة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠عاماً ، كما كشف التوزيع العمرى للمجنى عليهن وجود نسبة ٤ر١٧٪ منهن يقعن فى الفئة العمرية من ٥٠ إلى ٧٠ عاماً . ويتضح من ذلك أن المتصل العمرى لدى المجنى عليهن ضحايا العنف الأسرى يتسع طرفيه ليبدأ من عمر ٤ سنوات حتى يصل إلى ٧٥ عاماً . وهذا يعنى أن المرأة معرضة لممارسة العنف الأسرى ضدها منذ مرحلة الطفولة حتى مرحلة الشيخوخة ، مما يشير إلى القهر الواقع عليها ، حيث إن المرأة فى هذه المراحل تكون غير قادرة فيزيقياً على الدفاع عن نفسها ، وغير قادرة على طلب الحماية القانونية .

كما أظهرت النتائج أن جرائم العنف الأسرى ضد المرأة تزداد فى المستويات التعليمية المنخفضة لكل من المتهمين والمجنى عليهن معاً . كما أظهرت وجود ارتفاع ملحوظ فى نسب المستويات التعليمية الجامعية لكل من الجناة والمجنى عليهن ، مما يوضح أن جرائم العنف الأسرى ضد المرأة لا تقتصر على فئة الأميين أو ذوى المستويات الاقتصادية الأدنى ، بل إن المرأة تتعرض للعنف الأسرى فى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

كشفت النتائج عن وجود خصائص تميز الوضع المهنى لمرتكبى جرائم العنف الأسرى ، حيث وصلت نسبة العمال الحرفيين إلى ٤ر٣٠٪ ، يليهم الطلبة بنسبة ٩ر١٠٪ وخاصة طلبة الجامعة ، ثم تساوت النسبة بين السائقين وأصحاب الوظائف المرموقة حيث بلغت ٨ر٩٪ . كما تماثلت أيضاً فئة المزارعين مع ربات البيوت ، حيث بلغت ٦ر٨٪ .

عكست النتائج تنوعاً كبيراً فى توزيع المجنى عليهن على المهن المختلفة ، حيث أسهمت فئة ربات البيوت بنسبة ٤١ر٣ ، ثم الطالبات بنسبة ٢٥ر٠٪ ، ثم المهن العليا بنسبة ١٠ر٩٪ ، ثم العاملات بنسبة ٩ر٨٪ ، ووزع باقى مجتمع البحث من المجنى عليهن بين المهن الأخرى بنسبة أقل وفارق كبير ، الأمر الذى يشير إلى أن المرأة ذات المستوى الاقتصادى أو التى لديها استقلالية اقتصادية أقل تعرضاً للعنف الأسرى من المرأة التى تعتمد اقتصادياً على الرجل .

كما بينت الدراسة أن مرتكبى العنف الأسرى ضد المرأة أقل تديناً ، وأكثر تعاطياً للمخدرات ، مما يدعم صدق هذه النتيجة أن المواد المخدرة تقلل من قدرة الجهاز العصبى على التحكم فى السلوك العنيف ومن ثم يصبح متعاطى المواد المخدرة أكثر استعداداً لممارسة العنف ،وتتسق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة التى أشارت إلى وجود علاقة دالة بين تعاطى المخدرات وارتكاب جرائم عنف داخل الأسرة .

أما عن دور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كعوامل مهيئة للعنف الأسرى ضد المرأة ، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العلاقات بين أفراد الأسرة وأساليب التنشئة داخلها تتسم بالخلافات بين الوالدين التى يشهدها الأبناء . وقد أشارت نتائج دارسة "فيشر Fisher إلى أن العنف الوالدى يعد منبئاً قوياً لارتكاب الأبناء جرائم عنيفة فى المستقبل ،وهو ما ينطبق على أفراد عينتنا من مرتكبى جرائم العنف الأسرى ضد المرأة .

وقد كشفت نتائج الدراسة عن انتشار التفكك فى أسر مرتكبى جرائم العنف الأسرى ضد المرأة بشكل كبير ، حيث أشارت النتائج إلى أن ٥٧ر٧٪ من أسر مرتكبى العنف الأسرى ضد المرأة تتسم علاقتهم بالشجار والخلاف الدائم والضرب والسب . وقد أوضح ٣٦ر٥٪ من المبحوثين أن أسباب الخلاف والطلاق

ترجع إلى سوء الحالة الاقتصادية للأسرة أو لخلافات مادية ، وقد نتج عن هذا أن الجناة عاشوا فى أسر موجودة فى الشكل ولكنها غير موجودة فى المضمون .

ومن أهم النتائج التى أسفر عنها البحث التباين الواضح فى أساليب التنشئة الاجتماعية والمعاملات داخل الأسرة ما بين العنف والقسوة والتراخى والتدليل الشديد ، حيث نشأ ٨ر٧٢٪ من الجناة فى أسر تتبع أسلوب القسوة الزائدة والعنف فى المعاملة ، فى مقابل ٢ر١٥٪ من الجناة تتسم معاملة الأسرة لهم باللين وتفضيلهم على الإناث فى الأسرة ، فى حين أن نسبة ٧ر٨٪ تأرجحت بين اللين والعنف . وقد أرجع أفراد البحث سبب ارتكابهم الجريمة ضد المرأة إلى تطرف النماذج الأسرية وأساليب التنشئة الخاطئة التى كانت تتأرجح بين العنف والقسوة والتسلط والإهمال وعدم التفاهم والتفرقة فى المعاملة . ومما لا شك فيه أن أسلوب التنشئة يتوقف بشكل عام على المستوى الثقافى والاجتماعى للأسرة . وحيث إن الدراسات تؤكد على الآثار السلبية للعنف مع الأطفال وسوء استخدامهم ، فإننا بحاجة ماسة إلى أن نراجع الطريقة التى نعامل بها أطفالنا .

كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع نسبة مرتكبى العنف الأسرى الذين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم ، حيث بلغت نسبتهم ٩ر٤٨٪ ، وهى تعد نسبة كبيرة ، مما يؤكد أن الأسرة الكبيرة الحجم قد تكون أحد أسباب السلوك العنيف وارتكاب الجرائم ضد المرأة فى الأسرة .

أما عن دور المتغيرات الثقافية كعوامل مهيئة للعنف الأسرى ضد المرأة ، فقد كشفت النتائج عن معتقدات مرتكبى العنف الأسرى ضد المرأة ، والتى تتمثل فى نظرة الجناة فى حق معاقبة المرأة فى الأسرة ، حيث أكدوا بنسبة ٤ر٧٩٪ أحقية الرجل فى معاقبة المرأة، بل يعتبر أمراً مشروعا دينيا ومقبولاً اجتماعياً. وقد استند الموافقين إلى عدة مبررات لتدعيم موقفهم ، ترجع إلى المعتقدات

الثقافية الخاطئة السائدة فى المجتمع والموقف الاقتصادى المتسلط للرجل ، حيث انعكست أحقية الرجل فى القوامة والمسئولية ، ويرجع ذلك إلى غلبة طابع المجتمع الذكورى الذى يسيطر على المعتقدات والأفكار والعادات .

كما بينت نتائج الدراسة أن أكثر صور العنف شيوعاً ضد المرأة تتمثل فى السرقة ، حيث تمثل أعلى نسبة بين أنماط العنف الأسرى (٣ر٢٩٪) ، ثم يليها جرائم القتل والشروع فيه حيث بلغت ٧ر٢١٪ ، ثم جرائم الجنح والتى تتمثل فى تبديد العفش والامتناع عن النفقة عليها وتسهيل دعارة وقوادة ، وقد تضمنت أيضاً تحريض أنثى على البغاء وقد بلغت نسبتها ٨ر٢٢٪ ، ثم جرائم الاغتصاب بنسبة ٤ر١٨٪ ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تكون أقل من الحقيقية ، فكثيراً من الأسر تفضل إخفاء جريمة الاغتصاب داخل الأسرة حفاظاً على سمعة الأسرة ، وبلغت نسبة جرائم الضرب الذى أحدث عاهة ٤ر٥٪ وجميع الجناة من الذكور . ويتضح مما سبق أن أنماط العنف الأسرى ضد المرأة الأكثر شيوعاً هى الجرائم الأكثر شدة .

أما فيما يتعلق بدرجة القرابة ، فقد أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة جرائم العنف الأسرى ضد إحدى الأقارب ، وهن : الجدة والحماة والعمة والخالة وابنة العم أو الخال ، حيث بلغت النسبة ٠ر٣٨٪ . كما احتلت جرائم العنف الأسرى ضد الزوجات المرتبة الثانية ، حيث بلغت النسبة ١ر٢٦٪ . ويمكن تفسيرها فى ضوء الصراع القائم على علاقات القوة غير المتكافئة بين الزوج والزوجة فى ظل مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع ، كما يمكن تفسيرها على المستوى الفردى بقلة المشاركة الوجدانية وافتقاد الثقة فى العلاقات الزوجية ، وعدم التجاوب العاطفى والجنسى بين الزوجين ، وافتقاد التواصل الزواجى المتمثل فى الحوار بين الرجل والمرأة الذى

يصل إلى مرحلة الصمت الزواجى ، حيث يفضل الأزواج السلوك السلبى فى جميع المواقف الحياتية والصمت لفترات طويلة فى المنزل .

ومن النتائج الجديرة بالذكر ارتفاع نسبة الجناة من الإناث فى ارتكاب الجرائم الأسرية ضد الابنة ، حيث بلغت ٥ر٣٨٪ عن نسبة الجناة من الذكور ضد بناتهم وبلغت (١ر٥٪) ، وقد اتخذت جرائم الجناة من الإناث ضد بناتهن شكلين متناقضين ، وهما :

الأول : القتل بغرض الدفاع عن الشرف ، ***والثانى*** : ارتكاب جرائم تسهيل دعارة لبناتهن مما يعكس مظاهر التغير فى نمط العلاقة الأسرية ، وغياب كثير من القيم والمعايير بين أفراد الأسرة ، وشيوع ثقافة القيم المادية ونمو العلاقات الفردية وغياب العلاقات الاجتماعية المتمثلة فى العلاقات الأسرية .

كما أسفرت النتائج عن وجود تمايز واضح فى تطبيق القانون من حيث مدة الحكم على ذات الفعل أو الجريمة بين الجناة الإناث والجناة الذكور ، فمن قتلت دفاعا عن الشرف قد تم الحكم عليها بالسجن المؤبد ، أما الرجل الذى قتل ابنته لنفس السبب قد تم الحكم علية بالسجن لمدة سبع سنوات فقط .

كشفت نتائج الدراسة عن أن أغلب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة جرائم غير مدبرة ، فهى جرائم عفوية ، ووليدة الصدفة والموقف ، وتقع نتيجة للغضب والانفعال الوقتى ، ولا تحدث بعد تفكير وترو . وقد أرجع أغلب المبحوثين السبب إلى إدمانهم المخدرات . أشارت النتائج إلى أن الضحية نفسها هى التى شجعت الجناة على ارتكابهم الجريمة ضدهن.

كما بينت النتائج أن ٥ر٦٨٪ من أفراد العينة يشعرون بالندم لارتكابهم جرائم عنف داخل أسرهم ، فى مقابل ٤ر١٧٪ أقروا بعدم شعورهم بالندم ، بل يشعرون بالرضا لارتكابهم هذه الجريمة . وهذا الرأى يرتبط غالباً بنوعية الجرائم

التى يكون الدفاع عن الشرف هو الدافع الأساسى لارتكاب الجريمة ، حيث إنه سلوك يحظى بالقبول والتقدير الاجتماعى ، وتتفق الباحثة فى الرأى مع نتائج إحدى الدراسات التى توصلت إلى نتيجة مؤداها أن ندم الفرد أو عدم ندمه على ارتكابه جريمة داخل الأسرة يرجع إلى مستواه التعليمى ودرجة تدينه ، ومدى توافر أو وجود فرد من أفراد الأسرة يحل له المشاكل التى يتعرض لها .

أما عن التصرف الذى على المرأة أن تتبعه تجاه السلوك العنيف الموجه ضدها ، فقد أشارت النتائج إلى التأكيد على الشكل السلبى لنظرة أفراد العينة إلى المرأة على أنها كائن ضعيف ، ليس فى إمكانها التصدى للعنف الموجه إليها ، فعليها الاستسلام للعنف من خلال إذعانها واستمرارها فى الحياة الأسرية بسبب مجموعة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كرغبتها فى الحفاظ على عائلتها ، وعدم تشريد أطفالها ، وعدم توافر مصدر دخل لها، وعدم وجود مكان تلجأ إليه ، وتتسق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التى كشفت عن عدم إدراك المرأة لخطورة مشكلة العنف ضدها ، فالمرأة تستسلم للعنف حرصاً منها على العلاقات الأسرية ، ويلى ذلك التأكيد على حق لجوء المرأة لأشخاص لهم حكمتهم بنسبة ٩ر٣٥٪ ، ثم التأكيد على حق لجوء المرأة للقضاء وإبلاغ الشرطة وذلك بنسبة ٩ر٣١٪ ، ثم التأكيد على حق المرأة فى مقاومة العنف بالعنف بنسبة ٧ر٢٠٪ ، ثم نسبة ضئيلة أكدوا على ضرورة استعانة المرأة المعنفة بالجمعيات ومكاتب الاستشارات الأسرية ,وقد يرجع ذلك إلى عدم معرفة الكثير فى المجتمع بدور المجتمع المدنى ومكاتب الاستشارات الأسرية .

كشفت الدراسة عن اتفاق اتجاهات أفراد البحث حول أسباب انتشار جرائم العنف الأسرى ضد المرأة فى المجتمع المصرى مع واقع دوافعهم ومبرراتهم لارتكاب جرائم عنف ضد المرأة ، حيث برزت العوامل الاقتصادية كأهم تلك الدوافع والأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الجرائم . تمثلت هذه العوامل

فى الضغوط الحياتية والظروف الاقتصادية الخانقة ، وكذا تطلعات المرأة الاقتصادية ونزعتها الإسرافية فى الاستهلاك .

أما العوامل الاجتماعية فقد حلت فى المرتبة الثانية بالنسبة للأسباب والعوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، وكانت الخلافات الأسرية وإصرار المرأة على طلب الطلاق أبرز هذه العوامل الاجتماعية المؤدية إلى حدوث هذه الجرائم .

فى حين حلت العوامل الثقافية كثالث أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب وحدوث جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، وكان فى مقدمتها الرغبة فى المحافظة على الشرف وبعض الأفكار والتقاليد المرتبطة بطبيعة المرأة ومكانتها فى المجتمع .

كشفت الدراسة عن اعتقاد مجتمع البحث بحدوث خلل فى منظومة القيم فى المجتمع المصرى . هذا الخلل أدى بدوره إلى إحداث تأثير فى معدلات العنف وحدته داخل المحتمع بصورة عامة ، وداخل الأسرة بصورة خاصة . وتمثل هذا الخلل فى طغيان قيم جديدة وتراجع قيم أصلية استقرت فى المجتمع فترات طويلة ، حيث تشير عينة الدراسة إلى انتشار القيم الاستهلاكية والانتهازية ، وانتشار الفساد والقيم الثقافية الغربية ، الأمر الذى تزامن فى الوقت ذاته مع تراجع وضعف القيم الدينية ، وغياب القدوة والمثل الأعلى ، وانتشار الاختلاط مع خروج المرأة للعمل . ولقد أدى هذا الخلل القيمى إلى ظهور العديد من السلوكيات السلبية والمنحرفة كان أبرزها – من وجهة نظر افراد البحث – شيوع ظاهرة الإدمان وانتشار السلبية واللامبالاة وزيادة الاستهلاك الترفى، إضافة إلى انتشار العنف داخل المجتمع المصرى . ولقد كان لهذا الخلل القيمى ولشيوع مثل هذه السلوكيات المنحرفة أكبر الأثر فى انتشار جرائم العنف الأسرى ضد المرأة، وذلك حسبما أشار أفراد مجتمع الدراسة .